البرازي: ضرورة توافر المواد الأساسية في صالات «السورية للتجارة»

مرتيني: مشاريع تتم تهيئتها للاستثمار ووضعها في الخدمة بحماة

حماة ـ محمد أحمد خبازي

بينما شدد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي على ضرورة توافر المواد الأساسية والالتزام بساعات الدوام الرسمي ليتمكن المواطنون من شراء موادهم، وعلى المنافسة في الأسعار وأن تكون مناسبة للمواطن وأقل من الأسواق المحلية لكسر احتكار التجار وتلاعبهم بالأسعار، بيّن وزير السياحة محمد رامي مرتيني خلال اجتماع بحضور وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رئيس لجنة المتابعة الوزارية في حماة لمناقشة واقع المشاريع السياحية المتعثرة في المحافظة أنه توجد عدة مشاريع استثمارية ستتم تهيئتها لاستثمارها ووضعها في الخدمة، إضافة لمعالجة نقاط الضعف والعقبات في بعض المشاريع، ومناقشة الخريطة السياحية في حماة وريفها.

وأوضح مرتيني خلال جولة تفقدية لمشاريع سياحية بحماة، رافقه فيها محافظ حماة محمد طارق كريشاتي، أن هدف الجولة هو الاطلاع على واقع المنشآت السياحية والمواقع الأثرية في مدينة حماة، للوقوف على الاحتياجات اللازمة للنهوض بواقع السياحة ولاسيما الداخلية والشعبية، وكذلك الاطلاع على المشاريع المتعثرة والعقبات التي تعترض العمل وسبل تذليلها للارتقاء بواقع السياحة والنهوض بها في حماة التي تمتلك الكثير من مقومات الصناعة السياحية.

واستمع من مدير السياحة كمال النشار، ورئيس مجلس المدينة عدنان الطيار، إلى شرح مفصل حول واقع المنشآت السياحية والشعبية التي تفقدها، والصعوبات التي تواجهها لإعادة التأهيل والعمل مجدداً، وفتح متنزه قلعة حماة للأهالي.

فيما أكد المحافظ سعي المحافظة لإعادة تأهيل كل المنشآت السياحية التي تعرضت للتخريب خلال السنوات الماضية، وترميم الأماكن الأثرية لتكون مقصداً للسياحة، نظراً لأهمية ودور القطاع السياحي في دعم الاقتصاد الوطني.

كما عقد الوزير اجتماعاً لمناقشة واقع المشاريع السياحية المتعثرة مع المعنيين بالمحافظة وأصحاب المنشآت لتذليل صعوباتها، وأهمها قصر الأرناؤوط بوسط حماة السياحي والتجاري والمطل على نهر العاصي.

واستعرض المجتمعون خريطة المنشآت السياحية بالمحافظة وكيفية إعادة هذه المشاريع والتواصل مع أصحابها لتذليل الصعوبات والمعوقات، ووضع خطة جذب للسياحة لكون المحافظة تمتلك مقومات سياحية على مستوى عال، من تراث ثقافي وطبيعي ومناخ إيجابي، مع ضرورة إيجاد خطة لنهر العاصي من أجل أن يكون مقصداً سياحياً.

وعرض عدد من أصحاب المنشآت همومهم ومشكلاتهم خصوصاً في ظل فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية التي توقفت خلالها مواردهم، التي يدفعون بدلات استثمارها العالية لمجلس المدينة.

ووعد الوزير بحل مشكلاتهم مع الجهات المعنية بالحكومة، لتعود السياحة بحماة إلى سابق عهدها من الألق.

وفي سياق آخر شدد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي على ضرورة توافر المواد الأساسية والالتزام بساعات الدوام الرسمي ليتمكن المواطنون من شراء موادهم، وعلى المنافسة في الأسعار وأن تكون مناسبة للمواطن وأقل من الأسواق المحلية لكسر احتكار التجار وتلاعبهم بالأسعار.

وأكد الوزير البرازي خلال جولة تفقدية له على عدد من صالات السورية للتجارة بحماة، ضرورة تذليل العقبات التي تعترض عملها، وتوفير المواد للمواطنين ذات المواصفات الجيدة والأسعار المناسبة وضمن الإمكانات المتاحة من دون أي مشقة وعناء.

وفي تصريح خاص لمدير عام المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم أكد لـ«الوطن» أن المواد المدعومة الموزعة عبر البطاقة الذكية متوفرة في جميع صالات المؤسسة وكافية للمواطنين.

وأشار إلى أنه تم إبرام عقود مع عدد من الجهات، وأن المواد سوف تصل تباعاً إلى الصالات، مؤكداً أنه لا توجد إشكالية بتوفر المواد وتوزيعها بتم بشكل جيد، لافتاً إلى أن أي مشكلة تعالج فوراً.

كما لفت إلى أن المواد الغذائية والأساسية للمواطنين ستكون بالأسعار المنافسة لنظيرتها في الأسواق.

وأبدى المحافظ استعداد المحافظة لتقديم كل التسهيلات والدعم لتأمين احتياجات صالات السورية للتجارة، وذلك بهدف تقديم أفضل الخدمات المواطنين.

بسبب تقديم الأراكيل وإقامة حفل دون ترخيص

إغلاق ٥ منشآت في طرطوس وتنظيم ١٥ مخالفة في يومين فقط!

فادي بك الشريف

كشف مدير سياحة طرطوس يزن الشيخ في تصريح خاص لـ«الوطن» عن ضبط ١٥ مخالفة بحق المنشآت السياحية خلال يومين فقط منذ تطبيق قرار الإغلاق الصادر عن لجنة الطوارئ المركزية في المحافظة.

وبيّن أن العقوبة المتخذة، شملت الإغلاق بحق ٥ منشآت سياحية بسبب تقديم الأراكيل وإقامة حفل من دون ترخيص، والعدد المتبقي من مخالفات المنشآت فرض عليه الغرامات، مؤكداً أن المخالفات شملت عدم التقيد بالشروط والإجراءات الاحترازية بعدم ارتداء الكمامات.

وأوضح أنه تم منذ بدء العام حتى الخميس الماضي تنظيم ٥ مخالفات بحق المنشآت السياحية لعدم التقيد بالإجراءات الصحية، كما أشار إلى وجود تعاون وتنسيق كبيرين ومؤازرة من قيادة شرطة المحافظة فيما يخص عملية الرقابة، علماً أن هناك ضبوطاً نظمت بحق المحال الشعبية.

وأكد الشيخ التشدد بشكل كبير جداً بالإجراءات والاشتراطات الصادرة، وخاصة في ظل الواقع السيئ بانتشار الفيروس، ما يتطلب التشدد، مبيناً أن الهدف من قرار الإغلاق بمواعيد معينة ليس استهداف للقطاع السياحي، وإنما العمل على تقليل التجمع.

مضيفاً: الوضع الحالي يتطلب هذه الإجراءات المطبقة، كما أن قرار لجنة الطوارئ انطلق من واقع الخاص وخاصة في ظل إعداد الإصابات والوفيات.

وأوضح مدير سياحة طرطوس أن ٢٠٠ مقهى ومطعم ومحل وجبات سريعة سياحية وشعبية، يشملها قرار الإغلاق الصادر عن لجنة الطوارئ المركزية في المحافظة، وذلك عند الساعة ٧ مساء للكافتيريات والمقاهي، وعند الـ١٢ للمطاعم ومحال الوجبات السريعة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، كشف الشيخ أنه تم البدء بإجراء جولات ودوريات فردية ومشتركة بمؤازرة قيادة شرطة المحافظة، إضافة إلى تعاون مديري المناطق والنواحي للوقوف عند تطبيق القرار، وخاصة في ظل الارتفاع الملحوظ المتزايد بعدد الإصابات بفيروس كورونا.

هذا وتم تكليف مديرية السياحة بمتابعة تطبيق تعميم وزارة السياحة المتعلق بمتابعة الإجراءات الوقائية في المنشآت السياحية المصنفة وغير المصنفة ومدى تطبيقها للإجراءات الاحترازية بمنع الأراكيل وتنظيم الضبوط اللازمة وتطبيق الإغلاقات بحق المخالفين.

وبيّن الشيخ أن القرار المتخذ حصل على الموافقات اللازمة للعمل بموجبه، وخاصة فيما يخص تحديد ساعات الإغلاق وذلك بشكل مدروس وليس اعتباطياً.

ولفت الشيخ إلى متابعة تطورات الموضوع، علماً أن أي قرار رسمي جديد متخذ يرتبط بواقع الظروف الراهنة وعدد الإصابات المسجلة ليصار إلى التعامل بموجب مراحل زمنية وضعتها وزارة السياحة عبر تحديد الاشتراطات اللازمة في كل مرحلة.

هذا وشدد الشيخ على ضرورة التقيد بالإجراءات والمحافظة عليها فيما يخص النظافة العامة وارتداء الكمامة وتحقيق التباعد المكاني وعدم تجاوز النسبة المحددة التي تتراوح بين ٤٠ و٥٠ بالمئة من إشغال مساحة المطاعم.

وبيّن مدير سياحة طرطوس أنه تم خلال الأسبوع الأخير من العام الماضي تنظيم ٣٤ ضبط مخالفة وفرض غرامات مالية على المخالفين نتيجة عدم التقيد بالإجراءات الاحترازية، مؤكداً تنفيذ ٨ إغلاقات بحق منشآت سياحية عن طريق المديرية خلال الشهرين الماضيين، مشيراً إلى أن المخالفات جاءت بسبب تقديم الأراكيل وعدم ارتداء الكمامة وعدم الالتزام بالتباعد... الخ.

مطالب للفلاحين المجاورين للنهر الكبير الجنوبي بإيجاد طريقة لسقاية الأراضي من مياه النهر

طرطوس- هيثم يحيى محمد

يعاني فلاحو سهل عكار الذين يملكون أراضي على الحدود مع لبنان عدم قدرتهم على ري أراضيهم من النهر الكبير الجنوبي بسبب الساتر الترابي المرتفع وقلة مياه الري التي تصلهم.

واقترحوا في شكوى تقدموا بها لـ«الوطن» إقامة فتحات صغيرة في الساتر يمكنهم من خلالها ري أراضيهم ومن ثم زيادة إنتاجهم الزراعي من القمح وبقية المزروعات حيث إنه يتعذر عليهم ذلك في ظل استمرار الوضع الحالي وفق ما أكدوه، وأكده أيضاً عضو مجلس الشعب (ابن المنطقة) محمد جري خلال اجتماع لجنة المتابعة الوزارية في طرطوس نهاية العام الماضي.

وذكر مختار قرية المشيرفة في سهل عكار أن منع الفلاحين من ري أراضيهم من النهر انعكس سلباً عليهم وعلى إنتاجهم لكنه رأى أن الحالة الأمنية التي وفرها الساتر أهم من الزراعة، مشيراً إلى أنه يمكن للجهات المعنية السماح بفتحات صغيرة في الساتر يمكن من خلالها ري الأراضي من دون التأثير في وضع الساتر الأمني.

مدير الموارد المائية بطرطوس عيسى حمدان أوضح لـ«الوطن» أنه تمت دراسة إنشاء الساتر الترابي على نهر الكبير الجنوبي من ضمن دراسة تطوير سهل عكار من الشركة البلغارية اكرو كومبليكت لدرء فيضانه عن السهل منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وتم تنفيذ الساتر منذ ذلك الحين بعد استصلاح وتخديم كامل سهل عكار بمياه الري الحكومية من سدود (خليفة- الباسل- تل حوش) وبقيت بعض العقارات القليلة الواقعة بين الساتر والنهر الكبير الجنوبي تروى من سواق ومضخات مصدرها النهر.

وأوضح أنه تم تعديل مسار الساتر في بعض المواقع ليكون مسايراً تماماً لضفة النهر من الجانب السوري حيث أصبحت بعض العقارات غير المخدمة من الشبكة الحكومية معزولة عن مجرى النهر ولم يتم تكليف مالكيها رسوم الري.

وقال: بما أنه لم يتم السماح بعد بإقامة الساتر الترابي على ضفة النهر بإنشاء فتحات في الساتر فقد سبق أن اقترحت المديرية معالجة هذا الواقع من خلال السماح للفلاحين بحفر حفر ارتشاحية في العقارات المجاورة للنهر.. والموضوع مازال قيد المتابعة وصولاً للمعالجة.

قرارات التحكيم أصبحت مبرمة وغير قابلة للطعن لتشجيع المستثمرين على الاستثمار

رئيس مجلس الدولة لـ«الوطن»: فسخنا الكثير من القرارات المخالفة لرئيس مجلس الوزراء السابق وبعض الوزراء

محمد منار حميجو

كشف رئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضللي أنه تم فسخ الكثير من القرارات الإدارية المخالفة التي صدرت عن رئيس مجلس الوزراء السابق وبعض الوزراء الحاليين من دون أن يذكر مضمونها وعددها، مؤكداً أنه لا يوجد قرار محصن أمام القضاء باعتبار أن القانون الجديد نص على ذلك.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين الضللي أن مجلس الدولة أخذ دوره بعد صدور القانون الجديد الذي أصبح بموجبه مستقلاً عن مجلس الوزراء وخصوصاً في مراقبة أعمال الإدارة من خلال القرارات والدعاوى المرفوعة في المجلس ومن دون تدخل من أحد، موضحاً أن العقود والقرارات التي تأتي إلى المجلس إذا كان فيها حق لمواطن أو شركة ما تتم معالجتها ويأخذ حقه وفق الإجراءات القضائية.

وأشار إلى أن المجلس ينظر أيضاً في مشاريع القوانين ومدى ملاءمتها وهل يوجد فيها أخطاء ومن ثم يتم وضع الملاحظات وإرسالها إلى الحكومة.

وفيما يتعلق بموضوع الموظفين الذين خرجوا بحكم المستقيل كشف الضللي أنه تمت إعادة الكثير منهم إلى وظائفهم بقرارات قضائية، موضحاً أن كل دعوى لها حالة معينة في معالجتها، وبحسب القرار الذي صدر وشكلياته وبناءً عليه يتم معالجته، فإذا كان للموظف حق يتم إرجاعه على حين إذا كانت إجراءات الإدارة سليمة تتم تصديق القرار الصادر عنها.

الضللي لفت إلى أنه تمت إعادة عقود كثيرة مخالفة إلى الإدارات، مؤكداً أن المجلس ينظر في أي عقد تجاوزت قيمته ١٥٠ مليون ليرة ولو كان صادراً من مجلس الوزراء أو أي لجنة في الحكومة وفي حال كانت فيه مخالفة يتم إعادته ثانية إلى الجهة التي وقعته لتصحيحه.

وكشف الضللي أنه يتم إعداد مسابقة لقبول قضاة في مجلس الدولة إلا أنه لا يمكن قبول عدد كبير منهم لأنه بحاجة إلى تهيئتهم بشكل جيد وأنه كل عام سيكون هناك قضاة جدد، مشيراً إلى أنه خلال العام الماضي تم قبول ١٥ قاضياً في مجلس الدولة وحالياً يعملون في مفوضية الدولة باعتبار أنه لا يمكن في الوقت الراهن تسليمهم دعاوى قضائية، مؤكداً أن عدد القضاة حالياً ٦٥ قاضياً وملاك المجلس نحو ٣٥٠ بعد صدور القانون الجديد، مبيناً أنه تم توسيعه لأسباب عديدة منها أن المرحلة الراهنة هي مرحلة إعادة إعمار وبالتالي فإن العقود والقرارات سوف تأتي إلى مجلس الدولة، ومن هذا المنطلق فإن الأمر يحتاج إلى سرعة في بت الدعاوى القضائية.

ورأى الضللي أنه ما دام هناك ثقة في مجلس الدولة كان التعاقد في العقود أفضل ويجلب المستثمرين، موضحاً أن هناك سرعة في البت وخصوصاً في القضايا المتعلقة بالتحكيم حيث أصبحت مبرمة ويتم إعطاؤها صيغة النفاذ في القانون الجديد بعدما كانت سابقاً تقبل الطعن وهذا ما يشجع المستثمرين على الاستثمار في سورية، مشيراً إلى أنه نبه إلى أن أي قرار تحكيمي لا يجوز أن يبقى أكثر من شهر.

وأوضح الضللي أن طبيعة الدعوى في القضاء الإداري تختلف عن القضاء العادي، مبيناً أن في العادي هناك قانون موجود على حين في الإداري يكون قضاء إنشائياً أي إن لكل دعوى خصوصيتها ويتم الاعتماد على الاجتهاد ولذلك يقال إن «القاضي الإداري أمير النص وليس أسير النص».

> مسابقة لتعيين قضاة جدد وملاك المجلس ٣٥٠ قاضياً والموجودون ٦٥ فقط